وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الموصل

كلية العلوم السياسية

التنوع الثقافي والعرقي وأثره على الاستقرار السياسي للدولة: راوندا أنموذجا

إعداد

تقى محمد عدنان

إشراف

أ.م.د علي حسين ياسين

٢٠٢٣-٢٠٢٤

الملخص

يعد مفهوم الإستقرار السياسي من بين المفاهيم المعقدة، والتي تتسم بالغموض، نتيجة للصفة النسبية التي تتصف بها، فالعامل الذي يجعل بعض الدول تحقق الإستقرار السياسي يكون أحياناً سبباً في الفوضى وعدم الإستقرار لدول أخرى، إذ نجد على سبيل المثال عامل التنوع الثقافي والعرقي سببا في قوة وصلابة بعض الدول، في حين يكون مصدر الهشاشة والفوضى في دول أخرى. هذا البحث يعنى بأحد النماذج الناجحة التي استطاعت أن تجسد الإستقرار السياسي على أرض الواقع والمتمثلة في دولة رواندا، إذ عرفت كيف تحقق الإستقرار السياسي، عن طريق الإدارة الرشيدة لكل هذه المتغيرات الثقافية والعرقية، كما تمكنت من تحويلها من مصدر للهشاشة والتفكك إلى مصدر للقوة والوحدة، رغم أنها عاشت على مسرح الإبادة والقتل وكل أنواع الجريمة، إلا أنها صارت اليوم تتنعم بالوحدة والإستقرار والتنمية.

الكلمات المفتاحية

التنوع الثقافي التنوع العرقي، روندا، الإستقرار السياسي، الإدارة.

الفهرست

م	العنوان	رقم الصفحة
١	المقدمة	١-٣
٢	المطلب الأول الاطار المفاهيمي	٤-٧
٣	المطلب الثاني التركيب الديني و اللغوي والعرقي لدولة راوندا	٨-١٤
٤	المطلب الثالث آليات الرئيس كاغامي في ترشيد التنوع الثقافي والعرقي في راوندا	١٥-٢١
٥	الخاتمة	٢٢-٢٣
٦	المصادر	٢٤-٢٥

المقدمة

يعد التنوع الثقافي و العرقي ظاهرة عالمية، تتغلغل في أعماق الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، والفارق يكمن في أن الدول المتقدمة أمسكت بخيوط الحل لهذه الظاهرة وتمكنت من تحكيمها لتكون قوة يستفاد منها في نمو وتقدم أوطانهم؛ بينما الدول النامية لا تزال تتخبط في السيطرة على مخارج هذه الظاهرة وهذا التنوع في بلدانهم، ويمكن القول أن للتنوع الثقافي والعرقي وجهان متناقضان هما الإستقرار والإضطراب ، فإذا ما استطاعت الدول احتواء هذا التنوع ، وإذابة الفوارق بين العرقيات المختلفة، وصهرها في بوتقة الوطن الواحد، خرجت بمحصلة حتمية، ألا وهي: الإستقرار السياسي على الصعيدين الداخلي والخارجي، وهناك بعض الدول التي سجلت انفتاحا سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وقفزة نوعية على جميع الأصعدة في هذه القارة، ومثالها إدارة التنوع الثقافي والعرقي في دولة رواندا، بعد أن كانت البلاد تعيش في مخلفات الإبادة ومأزق التنوع العرقي والثقافي، ناهيك عن الصراعات الحضارية والأطماع الإستعمارية التي تجاذبتها الأطراف المتحاربة من كل حدب وصوب هذه الدولة التي استطاعت بفضل قيادتها الرشيدة أن تحقق الوحدة الوطنية والنمو الإقتصادي في وقت قياسي ما هو إلا انعكاس واضح لإستثمارها للعنصر البشري الذي يعد أغلى الثروات التي تمتلكها الأمم، كما نجحت في تحقيق الإندماج الوطني والوحدة والمصالحة بين أفراد المجتمع ، لقد تمكنت رواندا في إدارة مجتمع متنوع الأعراق والأديان فأدت ظاهرة التنوع الثقافي مع مبدأ احترام الكل لثقافة الأخر إلى رواندا آمنة ومستقرة.

أهمية البحث:

تكمن الأهمية العملية للبحث في معرفة تأثيرات التنوع العرقي والثقافي المحتملة على السياسات والممارسات العامة، و فهم السياسات والإجراءات التي تم اتخاذها في راوندا للتعامل مع هذا التنوع وتعزيز الاستقرار السياسي.

هدف البحث:

يسعى هذا البحث إلى بيان نظرة شاملة وعميقة للتأثيرات التي يمكن أن يكون للتنوع الثقافي والعرقي على استقرار الدولة، مع التركيز بشكل خاص على دراسة حالة راوندا، يهدف البحث أيضا إلى تحليل التفاعلات بين مكونات التنوع الثقافي والعرقي في راوندا وكيفية تأثيرها على الاستقرار السياسي في

البلاد، مع التركيز على العوامل التاريخية والثقافية والسياسية التي شكلت المشهد الحالي، بشكل عام، يهدف البحث إلى إضافة المعرفة حول علاقة التنوع الثقافي والعرقي بالاستقرار السياسي.

إشكالية البحث:

يعد التنوع الثقافي والعرقي من أهم التحديات التي واجهت راوندا في عهد الرئيس بول كاغامي من أجل تحقيق الاستقرار السياسي والتنمية، إذ كانت راوندا تعاني من صراعات دامية ومجازر جماعية بين القبائل المكونة للمجتمع الراوندي، وما هي إلا مخلفات الاستعمار الالماني والبلجيكي، مما أدى إلى تدني المستوى العلمي والاجتماعي والاقتصادي في جميع المجالات، كما انتشر الفقر والأمية والأمراض وأصبحت بؤرة للقتل في ظل غياب سلطة رشيدة وحكيمة تحول هذا التنوع الثقافي واللغوي من محور صراع إلى محور توافق

ووحدة وطنية.

وانطلاقا مما سبق فإن إشكالية البحث تتمحور حول التساؤل الرئيس الآتي:

- إلى أي مدى استطاعت رواندا تفعيل التنوع الثقافي وترشيده لتحقيق الاستقرار السياسي؟

ويتفرع من هذا التساؤل التساؤلات الفرعية الآتية:

- ما التكوينات الثقافية والعرقية المختلفة المكونة للمجتمع الرواندي؟
- ما الآليات التي انتهجها الرئيس كاغامي في إدارة هذا التنوع الثقافي والعرقي لتحقيق الاستقرار السياسي؟
- ما مدى تأثير التنوع الثقافي والعرقي على تسير النظام السياسي بهدف إحداث تنمية؟

فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية مفادها وجود علاقة طردية بين توظيف التنوع الثقافي والعرقي وترشيده وتحقيق الاستقرار السياسي، إذ أن توظيف التنوع الثقافي والعرقي قد أثّر بشكل كبير على تحقيق الاستقرار السياسي في البلاد، و أنَّ الاعتماد على سياسات تشجيع التنوع الثقافي ودمجه في مختلف المجالات

الحيوية يمكن أن يعزز من الشعور بالانتماء والمشاركة المجتمعية، مما يؤدي في النهاية إلى تعزيز الاستقرار السياسي والتماسك الاجتماعي في البلاد.

منهج البحث:

تم الإعتماد في هذا البحث على:

١- المنهج الوصفي: لوصف الحالة السوسيولوجية والأنتروبولوجية لدولة رواندا.
٢- المنهج التحليلي: لتحليل النظام السياسي والسياسات العامة التي اتخذها الرئيس بول كاغامي من أجل خلق الإستقرار السياسي والإندماج المجتمعي.

هيكلية البحث:

جرى تقسيم البحث على مطالب ثلاثة، تضمن المطلب الأول الاطار المفاهيمي، ودرس المطلب الثاني التركيب الديني و اللغوي والعرقي لدولة راوندا، وحلل المطلب الثالث آليات الرئيس كاغامي في ترشيد التنوع الثقافي والعرقي في راوندا، فضلا عن المقدمة والخاتمة التي ذكر فيها أهم الاستنتاجات.

المطلب الأول

الاطار المفاهيمي

اولا: مفهوم التنوع الثقافي والعرقي

يعرف التنوع الثقافي بوصفه تراثاً مشتركاً للإنسانية أن تتخذ الثقافة أشكالاً متنوعة عبر المكان والزمان، ويتجلى هذا التنوع في أصالة الهويات المميزة للمجموعات والمجتمعات التي تتألف منها الإنسانية، والتنوع الثقافي بوصفه مصدراً للتبادل والتجديد والإبداع هو ضروري للجنس البشري كضرورة التنوع البيولوجي بالنسبة للكائنات الحية . وبهذا المعنى فإن التنوع الثقافي هو التراث المشترك للإنسانية وينبغي الاعتراف به والتأكيد عليه لصالح أجيال الحاضر والمستقبل [١].

و يرى عالم الاجتماع انتوني غيدنز * بأن التنوع الثقافي هو تنوع لا يقتصر على الاختلاف بين الثقافات على المعتقدات الثقافية فحسب، بل انه يعني تنوع المجتمعات البشرية بدرجات مشهودة في الممارسات وأنماط السلوك، كما تتباين أشكال السلوك بشكل واسع بين ثقافة وأخرى، و إن ما يبدو طبيعياً وسوياً في مجتمع ما قد يكون مغايراً بصورة صارخة لما يراه شعب آخر . وتمثل الخصائص السلوكية المختلفة جانباً من الفروق الثقافية الواسعة التي يمتاز بها مجتمع ما عن آخر[٢]، كما يعرف التنوع الثقافي بأنه خاصية جميع مجتمعات العالم، حيث لا نكاد نجد مجتمعاً أو بلداً يوجد على تجانس ثقافي أو لغوي أو ديني مطلق حيث يطبع التنوع كل مناحي الحياة البشرية في السان والتقاليد والمعتقدات وغير ذلك، كما يفيد التنوع الثقافي الاختلافات القائمة بين المجتمعات الانسانية والأنماط الثقافية السائدة فيها ويتجلى هذا التنوع من خلال أصالة وتعدد الهويات المميزة للمجتمعات التي تتألف منها الانسانية[٣].

---

[١] ثائر رحيم، كاظم حبيب، التنوع الثقافي ماهيته، أهميته، ايجابيته وسلبياته، **مجلة نسق**، المجلد ٣٧، العدد ٦، (العراق: جمعية العراقية للدراسات التربوية والنفسية، مارس/ اذار ٢٠٢٣)، ص ٤٨٠.

* انتوني غيدنز أو البارون غيدنز عالم اجتماع إنجليزي معاصر، اشتهر لوضعه نظرية الهيكلة سنة ١٩٨٤، كما عرف بنظرته الكلانية إلى المجتمعات المعاصرة، نقلا عن شبكة المعلومات العالمية (الأنترنيت)، متاح على الرابط الآتي: https://2u.pw/UYJ0Nxlt

[٢] انتوني غيدنز، **علم الاجتماع**، ترجمة فايز الصياغ، (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، ٢٠٠٥)، ص ٨٥.

[٣] ثائر رحيم، كاظم حبيب، التنوع الثقافي ماهيته، أهميته، ايجابيته وسلبياته، المصدر السابق، ص ٤٨١.

مما تقدم نستنتج أهمية التنوع الثقافي كتراث مشترك للإنسانية وضرورة الاعتراف به وتأكيده، و يتجلى هذا التنوع في الهويات المميزة للمجموعات والمجتمعات، وفي التباينات الواسعة في الممارسات وأنماط السلوك، و أن هذا التنوع ليس مقتصرًا على الاختلاف في المعتقدات الثقافية فحسب، بل يمتد إلى السلوكيات والعادات أيضًا، كما أن التنوع الثقافي ليس استثناءً بل هو خاصية لجميع مجتمعات العالم، مما يجعله ضروريًا لتفاعل البشرية وتطورها، تعد أهمية التنوع الثقافي في فهم الاختلافات بين المجتمعات وتقدير الأصالة وتعدد الهويات الثقافية.

أما المجموعة العرقية فتعرف على أنها مجموعة بيولوجية تشترك في عدد محدد من الصفات الوراثية، تتميز به عن غيرها من المجموعات[١]، وتعرف أيضا على أنها جماعة من الناس تعيش في مجتمع أشمل وتعتقد الجماعات بوجود روابط مشتركة تربط أفرادها بعضهم ببعض، وتتمثل هذه الروابط في الاعتقاد بانحدارهم من أصل مشترك، فضلا عن اشتراكهم في خصائص ثقافية مشتركة كاللغة أو الدين أو التقاليد[٢].

وبناء على هذا يمكن تعريف التنوع العرقي على أنه المجتمع المتباين من الناحية العرقية أو ذلك المجتمع المجزء بفعل الانقسامات العرقية[٣].

مما تقدم نستنتج أنه يمكن تعريف التنوع العرقي على أنه تنوع في المجتمعات ينشأ نتيجة للانقسامات العرقية والتي قد تكون ناتجة عن العوامل الوراثية أو الثقافية، وإن هذا التنوع يساهم في تشكيل الهويات الفردية والجماعية وقد يؤثر على التفاعلات الاجتماعية والسياسية في المجتمعات المتعددة عرقيا.

---

[١] عبد السلام ابراهيم البغدادي، **الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في أفريقيا**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٣)، ص ١٨١.

[٢] محمود أبو العينين، **حق تقرير المصير دراسة مقارنة لقضيتي ارتيريا والصحراء الغربية**، (أطروحة دكتوراه غير منشورة: جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، ١٩٨٧)، ص ٢٥.

[٣] محمد عمر مولود، **الفيدرالية وامكانية تطبيقها في العراق**، (العراق: مؤسسة موكدياني للطباعة والنشر، ٢٠٠٣)، ص ٣٧٠.

ثانيا: مفهوم الاستقرار السياسي

يعد الاستقرار السياسي هدفاً تسعى إليه كافة الشعوب، لأنه يوفر لها الظروف والبيئات اللازمة للأمن والتنمية والازدهار، ويعد مفهوم الاستقرار السياسي من المفاهيم النسبية التي تختلف باختلاف بعض مفرداته باختلاف المجتمعات، كونه يمثل مدى قدرة النظام السياسي على استثمار الظروف وحسن التعامل بنجاح مع الأزمات لاستيعاب الصراعات التي تدور داخل المجتمع، دون استعمال العنف فيه الذي هو أحد أهم ظواهر عدم الاستقرار السياسي والاستقرار السياسي المؤثرة [١].

ويستند الاستقرار السياسي إلى التجربة الوطنية بدرجة كبرى، وعلى مدى قدرة النظام السياسي على مواجهة كل ما يعيق تنفيذ سياستها على المستوى الداخلي من حيث المشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ومواجهة التدخلات الخارجية التي تؤثر على تطورات الأحداث داخل البلاد، ولعل من بين ذلك التدخل الخارجي في تأجيج حالة الحراك الشعبي أو افتعال الأزمات الداخلية [٢].

ويمكن قياس الاستقرار السياسي من خلال التعرف على مدى قدرة النظام السياسي في أي دولة، على جعل العلاقة بينه وبين أفراد الشعب تسير وفق مبادئ حقوق الإنسان وقيم الحريات العامة واستثمار الظروف وقدرة التعامل بنجاح مع الأزمات لاستيعاب الصراعات التي تدور داخل المجتمع مع عدم استعمال العنف فيه لأن العنف هو أحد أهم ظواهر عدم الاستقرار السياسي، ويعد من الطبيعي أن الأمم والشعوب تسعى لتحقيق الاستقرار السياسي، لأنه وفر لها الجو والبيئة الضروريين للأمن والتنمية والازدهار، ومفهوم الاستقرار السياسي مفهوم نسبي تختلف بعض مفرداته حسب المجتمعات، ولعل من أبرز معايير الاستقرار السياسي ازدياد فرص الانفتاح السياسي والديمقراطية المقترنين بالاعتدال في المواقف والسلوكيات، واتخاذ مواقف أقل تشدداً وتوتراً من قبل الأطراف السياسية والمدنية[٣].

مما تقدم نستنتج أهمية الاستقرار السياسي كهدف يسعى إليه جميع الشعوب، إذ يمثل هذا الاستقرار الأساس لتحقيق الأمن والتنمية والازدهار في المجتمعات، ويعد مفهوم الاستقرار السياسي متغيرًا باختلاف

---

[١] عبد العزيز عقيل محسن، **التنمية السياسية ودورها في الاستقرار السياسي في دولة الكويت (٢٠٠٦-٢٠١٧)**، (رسالة ماجستير غير منشورة، الأردن: جامعة آل البيت، معهد بيت الحكمة، ٢٠١٩)، ص ٢٨.

[٢] المصدر نفسه، ص ٢٩.

[٣] سعد الدين العثماني، "الوسطية في الاستقرار السياسي"، **جريدة الوسط المصرية**، العدد ٢٩٨٢، (القاهرة: حزب الوسط المصري، ٢٠١٠)، ص ١٤.

الثقافات والمجتمعات، إذ يتأثر بعدة عوامل مثل النظام السياسي، ومدى قدرته على التعامل مع الأزمات والصراعات بدون اللجوء إلى العنف.

تُعد التجارب الوطنية والقدرة على مواجهة التحديات الداخلية والخارجية أساسًا في تحقيق الاستقرار السياسي. ويمكن قياس هذا الاستقرار من خلال مدى احترام النظام السياسي لحقوق الإنسان والحريات العامة، ومدى قبوله للتنوع والتعددية السياسية.

المطلب الثاني

التركيب الديني و اللغوي والعرقي لدولة راوندا

تتميز راوندا بتنوعها الثقافي والديني واللغوي والعرقي الغني. إذ يعد التركيب الديني واللغوي والعرقي لرواندا أحد أبرز سماتها التي تعكس تاريخها المعقد وتنوعها الثقافي، وبناء على هذا تم تقسيم هذا المطلب على اقسام أربعة وكما يلي:

اولا: التركيب الديني لراوندا

يوجد في رواندا ، تسعة ديانات متنوعة وهي كالتالي : الكاثوليكية ، البروتستانتية ، السبتيين، أنيميست، الإسلام، اليهودية، الشهود، التقليديين، ديانات أخرى ، والجماعة الدينية المهيمنة في رواندا هي الكاثوليك الذين يمثلون ٤٤% من السكان، أما المجموعة الدينية الثانية الأكثر ولاء فهي البروتستانت ٣٨ %، في حين أن جماعات دينية أخرى تتكون من السبتيين ١٢ %، والمسلمين ٢% ويهود الشهود ١ %، في حين أن الذين ليس لديهم انتماء ديني تمثل ٢,٥% أتباع ، والدينيين التقليديين / الأثرياء، والأديان الأخرى تمثل أقل من ١% من السكان، وتمثل الجماعات الدينية المسيحية ٩٥% من سكان رواندا [١].

وفيما يتعلق بالتوزيع الإقليمي لمختلف الجماعات الدينية، نجد أن الدين الكاثوليكي، يسود في جميع المقاطعات تقريبا مع أعلى نسبة في الشمال، في حين أن أتباع الديانات البروتستانتية تسود في مقاطعات الغرب باستثناء المسلمين فحوالي ٥٤% منهم يعيشون في المناطق الحضرية، أتباع جميع الديانات الأخرى في ورواندا توجد أساسا في المناطق الريفية، ويزداد عدد النساء عن عدد الرجال داخل السكان المقيمين في رواندا، كما أنها تسود أيضا بين أتباع الطوائف الكاثوليكية والبروتستانتية والسبتيين وشهود يهوه، ومع ذلك، فهي أقل من بين أتباع الإسلام والتقليديين / أنيميستس، وكذلك بين أولئك الذين ليس لديهم انتماء ديني. فيما يتعلق بالنشاط الإقتصادي بالنسبة لجميع الجماعات الدينية وغير الدينية، فإن النسب المئوية لأتباع العمل، والتي تتراوح من ٤٤% من المسلمين إلى ٥٣% من التقليديين / الوثنيين وتتفاوت نسب التابعين غير النشطين من ٤٥% من التقليديين / الوثنيين إلى ٥٣ من المسلمين

[١] المهدي سلطاني، محمد دحماني، أثر التنوع العرقي على الاستقرار السياسي للدولة راوندا انموذجا، **مجلة العلوم القانونية و الدولية**، المجلد ٥، العدد ٣، (الجزائر: جامعة زيان عاشور بالجفلة، سبتمبر/ايلول ٢٠٢٠)، ص ١٢.

الكاثوليك بشكل ملحوظ من عام ١٩٧٨ إلى عام ١٩٩١ ، ولكن النسبة بدأت في عام ٢٠٠٢ ، ومن ناحية أخرى ، ازداد عدد البروتستانت والمسلمين من عام ٢٠٠٢ فصاعدا [١].

مما تقدم نستنتج أن رواندا تظهر كواحدة من الدول الأفريقية ذات التنوع الديني الواسع، إذ تشمل تسعة ديانات مختلفة. يسيطر الكاثوليك والبروتستانت على النسب الأكبر من السكان، ممثلين بـ ٤٤٪ و ٣٨٪ على التوالي.

ثانيا: التركيب اللغوي لراوندا

بعد استقلال رواندا عن بلجيكا عام ١٩٦٢ ، أصبحت اللغة إلكينيارواندا، واللغة الفرنسية كلغات للتعليم، وبعد الإبادة الجماعية عام ١٩٩٤، تم إضافة اللغة الإنجليزية كوسيلة للتعليم، وطبقاً لدستور عام ٢٠٠٣، أصبحت اللغات الثلاث التالية : اللغة إلكينيارواندا، اللغة الفرنسية اللغة الانجليزية، لغات رسمية لرواندا، وفي عام ٢٠٠٨ ، تم تغيير اللغة الثانية والإنتقال من اللغة الفرنسية إلى اللغة الإنجليزية، وفقا للمادة الثامنة الخاصة باللغة الوطنية واللغات الرسمية لدستور عام ٢٠٠٣، اللغة الوطنية هي إكينيارواندا، واللغات الرسمية هي إكينيارواندا، الإنجليزية والفرنسية، ويمكن أن تكون الوثائق الرسمية إما بلغة واحدة أو لغتين أو بجميع اللغات الرسمية[٢].

مما تقدم نستنتج أن بعد الاستقلال عن بلجيكا في عام ١٩٦٢، شهدت رواندا تغييرات كبيرة في سياسة التعليم واعتماد اللغات الرسمية. بدأت اللغة الكينيارواندا تستخدم كلغة تعليمية رئيسية، وتبعتها اللغة الفرنسية بعد ذلك. ومع تغييرات السياسات والتطورات الاجتماعية، تمت إضافة اللغة الإنجليزية كلغة تعليمية أخرى بعد الإبادة الجماعية في عام ١٩٩٤.

تم تأكيد هذه اللغات الثلاث كلغات رسمية لرواندا وفقاً لدستور عام ٢٠٠٣، إّ تم تحديد اللغة الكينيارواندا كلغة وطنية، بينما أصبحت الإنجليزية والفرنسية لغتين رسميتين. وفي عام ٢٠٠٨، تم التحول من استخدام اللغة الفرنسية كلغة تعليمية ثانوية إلى الإنجليزية، مما يظهر التطور التدريجي نحو تعزيز دور الإنجليزية في البلاد.

---

[١] المهدي سلطاني، محمد دحماني، أثر التنوع العرقي على الاستقرار السياسي للدولة راوندا انموذجا، مصدر سبق ذكره، ص ١٢.

[٢] المصدر نفسه، ص ص ١٢-١٣.

بشكل عام، يُظهر هذا التطور اللغوي في رواندا التغيرات المهمة في سياسات التعليم والتحولات الاجتماعية التي مرت بها البلاد على مدى العقود الماضية، مع التركيز على تعدد اللغات وتعزيز اللغة الإنجليزية كلغة تعليمية ورسمية.

ثالثا: التركيب العرقي لراوندا

ويتشكل الاطار السكاني لرواندا من ثلاثة مجموعات عرقية، وهي[١]:

١- قبائل التوا وهم مجموعة من الصيادين التقليديين وهم الاقلية الاقل عدداً والتي تشكل (١%) من مجموع سكان رواندا واقتصادهم مبني على المقايضة ولديهم تنظيم اداري ونمط اقتصادي محكم.
٢- قبائل التوتسي : وتعني رعاة الماشية وهي الطبقة الاكثر ثراءً في رواندا، والتي قدمت من أثيوبيا في القرن الرابع عشر ، يمتلكون تقاليد حربية صارمة، فضلا عن تطويرهم لمؤسسات وتنظيمات مركزية قوية ، ويشكلون اقلية اذ يمثلون (١٥) فقط من مجموع سكان رواندا.
٣- قبائل الهوتو عرفت هذه القبائل باهتمامهم بالزراعة ، فضلاً عن الصيد، وتشكل قبائل الهوتو الاغلبية المطلقة في رواندا بما يقارب من (٨٤%) من السكان، وقد اتسمت تنظيماتهم الاجتماعية باللامركزية.

وتشير العديد من الدراسات التاريخية المتخصصة بقارة افريقيا انه على مدى عدت قرون عرفت هذه الطبقات الاجتماعية المؤلفة للتركيبة السكانية في رواندا استقرار وتماسك اجتماعي، اذ يشتركون في لغة واحدة ، واسسوا لهم ثقافة ومعتقدات وعادات وتقاليد موحدة وبخاصة بين الهوتو والتوتسي [٢].

مما تقدم نستنتج أن الهيكل السكاني المتنوع في رواندا، إذ يتكون من ثلاث مجموعات عرقية رئيسية: التوا، التوتسي، والهوتو. كل مجموعة لها خصائصها الثقافية والاجتماعية الفريدة. تظهر قوة العلاقات الاجتماعية داخل كل مجموعة، إذ يتشارك أفرادها في اللغة والثقافة والتقاليد المشتركة.

---

[١] حسين عبد المجيد حميد، تحليل جغرافي سياسي لمؤشرات النهوض والاستقرار في جمهورية راوندا بعد الحرب الأهلية، **مجلة أكليل للدراسات الانسانية**، المجلد ٥، العدد ١، (العراق: الجمعية العراقية العلمية للمخطوطات، مارس/اذار ٢٠٢٤)، ص ٩٥١.

[٢] ايمن مصطفى عبد القادر، **جرائم الحرب في افريقيا في ظل القضاء الجنائي دراسة لحالتي راوندا والسودان**، (القاهرة: المكتب العربي للمعارف، ٢٠١٥)، ص ١٤٠.

بالرغم من وجود اختلافات اجتماعية بين هذه المجموعات، إلا أن هناك استقرار وتماسك اجتماعي عبر العصور، إذ تشترك هذه الطبقات في اللغة والثقافة المشتركة، مما يعكس درجة من التكامل والتعايش بينهم، خاصة بين الهوتو والتوتسي.

بشكل عام، يمكن القول إن هذا التنوع السكاني يعكس ثراء التراث الثقافي في رواندا.

رابعا: الاثار المترتبة عن الاستعمار في تغيير التركيب الديني والعرقي على المجتمع الراوندي

لا يمكن إنكار بأن للاستعمار آثار سواء سلبية أو ايجابية على التركيبة الدينية أو العرقية أو اللغوية للمستعمرات، وخاصة الدول الأفريقية التي ابتليت بالكثير من الصراعات والنزاعات عبر العصور، وكما يلي:

١- الاستعمار الألماني

كان الألمان أول من حكم رواندا، وفقًا لقرارات مؤتمر بروكسل، وكانت السياسة الاستعمارية قائمة على التمييز العرقي، مما أدى إلى نشوب صراعات وحروب أهلية بين الهوتو والتوتسي، في الفترة من ١٨٨٧ إلى ١٩١٩، اعتمدت السياسة الاستعمارية في البداية على الحكم غير المباشر ، واحترام الكيانات السياسية والثقافية على الرغم من هذه المبادئ ، فقد نظر الألمان إلى رواندا على أساس النظرية والتصنيف الذي اعتمده المستكشف البريطاني جون هينيغ" ، والذي طبقه في القرن الثامن عشر ، وقدم الألمان "النظرية الحامية" ، سعياً منهم إلى فهم رواندا و مثل التوتسي ، ووفقًا لإفتراضات هذه النظرية، فإن التوتسي هم أكثر تحضرًا من الجماعات الأخرى ، وهم من نسل حام ، ابن نوح عليه السلام [١].

مما تقدم نستنتج أن الاستعمار الألماني في رواندا كان له تأثير سلبي عميق على هيكل المجتمع والديناميات السياسية، مما خلق بيئة من الاضطرابات والصراعات، كما أن تبني النظريات العنصرية والتمييز العرقي ساهم في تعميق الانقسامات والصدامات بين السكان المحليين. تاريخ الاستعمار الألماني في رواندا يعكس على نحو واضح الآثار الضارة التي يمكن أن يتركها الاستعمار على الأمم والشعوب، ويُظهر أهمية فهم تلك الآثار في سياق الدراسات التاريخية والسياسية والاجتماعية.

---

[١] يحيى بو عزيز، **تاريخ أفريقيا الغربية الاسلامية من مطلع القرن السادس عشر إلى مطلع القرن العشرين، الاستعمار الاوربي الحديث في افريقيا وآسيا وجزر المحيط**، (الجزائر: دار البصائر، ٢٠٠٩)، ص ٧٣.

٢-الاستعمار البلجيكي

جاء الإستعمار البلجيكي بعد الإستعمار الألماني (١٩١٩) - (١٩٦٢) ، حكم الإستعمار البلجيكي وفقًا للقاعدة غير المباشرة التي أنشأها الألمان ، ولكن خلال الفترة (١٩٢٦-١٩٣١) ، تم تغيير نظام الحكم المستخدم ، وهم نفذت مجموعة من الإصلاحات بهدف التمييز بين الوضع الإقتصادي والإجتماعي بين الهوتو والتوتسي، وكان ذلك مقدمة لعمل قسري من قبل التوتسي لاستغلال الهوتو ، وفي ظل حكم الاستعمار البلجيكي وصلت أعمال البناء مستويات جديدة ، مثل مدارس أطفال التوتسي ، وتمكنت جماعة التوتسي من تولي مناصب إدارية من جماعة الهوتو ، وحيث اتسعت الفجوة بين التوتسي والهوتو، بعد ما سمي بالجبهة مع الاختلافات العرقية ملصقة ببطاقات الهوية لكل رواندي، ومع مأساة العرق، أصبح كل من الهوتو والتوتسي خاضعين للتمثيلات الإستعمارية في تحديد هوياتهم ، نتيجة لسياسات الإستعمار العنيفة، ظهرت فجوة كبيرة بين الهوتو والتوتسي، وظاهرة الإستقطاب السياسي في عام ١٩٥٠ قرب نهاية الاستعمار في رواندا، وتعاونت الطبقة الأرستقراطية التوسية مع الإستعمار البلجيكي [١].

وكذلك الكنيسة الكاثوليكية المتأثرة بموجة الإستقلال العالمية في العالم الثالث على العكس من ذلك. الهوتو تو ٣٣ عمل الإستعمار البلجيكي في عملية التخلي عن السلطة ونقلها إلى مجموعة من الشخصيات من مجموعة الهوتو الذين اعتبروا متطرفين من جماعة التوتسي. في عام ١٩٦١ ، مع توغل الجماعات المسلحة وانتصار حركة "بارموتو" على الأقلية الحاكمة من التوتسي استطاعت الحركة أن تحقق الديمقراطية التي أعلنها انتصار الأغلبية على الأقلية، وكانت هذه الهيمنة. يتم تنشيطه باستخدام العنف الجماعي [٢].

يرجع التكوين العرقي للسكان في رواندا إلى السياسة الإستعمارية، إذ فضل الإستعمار البلجيكي الطبقة الحاكمة للتوتسي، مما أدى إلى تفكك وانقسام السكان، حيث أعطى النصيب الأكبر من السلطة السياسية للتوتسي، في حين تم تجاهل المجتمعات المحلية وهذا ما أثار الكثير من الخلافات العرقية، ولكن في

---

[١] محمد عادل محمد، **التطهير العرقي، دراسة في القانون الدولي العام والقانون الجنائي**، (الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر، ٢٠٠٩)، ص ٣٨٥.

[٢] فتيحة مقداد، راوندا بعد الحرب الأهلية: من بناء الدولة إلى التنمية الشاملة، **مجلة العلوم القانونية والاجتماعية**، المجلد ٨، العدد ٣، (الجزائر: جامعة زيان عاشور بالجفلة، سبتمبر/ايلول ٢٠٢٣)، ص ٨٥١.

عام ١٩٥٠، طالب التوتسي باستقلال رواندا، وبالتالي قدم الإستعمار البلجيكي الدعم السياسي للهوتو، حتى تتمكن نخبة الهوتو الجديدة من الفوز بالقاعدة. لقد أزالت كل التوتسي من جميع مناصب السلطة[١].

مما تقدم نستنتج أن الاستعمار البلجيكي جاء بعد الاستعمار الألماني، وقد تميّز بتنفيذ سياسات مستمدة من النظام الغير المباشر الذي أنشأه الاستعمار الألماني. خلال فترة معينة من الحكم البلجيكي، حصلت سلسلة من الإصلاحات تهدف إلى التمييز بين الهوتو والتوتسي، مما أدى إلى تفاقم الانقسامات الاجتماعية والاقتصادية بين الطبقات السكانية.

من خلال تناول الأحداث التاريخية مثل تغيير نظام الحكم والإصلاحات السياسية، يبرز التوترات العرقية التي زادت بفعل سياسات الاستعمار، إذ اتسعت الفجوة بين الهوتو والتوتسي وتعمقت مع تطبيق سياسات التمييز والتفضيل العرقي. هذا التوتر العرقي أدى في النهاية إلى ظهور حركات سياسية مسلحة مثل حركة "بارموتو" التي سعت لتحقيق الديمقراطية والتمثيل السياسي للأغلبية.

علاوة على ذلك، هناك دور الكنيسة الكاثوليكية وتأثيرها في السياسة، إذ استخدمت لتعزيز الهيمنة الاجتماعية والسياسية لمجموعة معينة على حساب الأخرى. كما أن كان هناك دور للاستعمار أيضا في تشكيل التكوين العرقي للسكان وزيادة التوترات بين الطبقات الاجتماعية في رواندا.

بشكل عام، يبرز تأثير الاستعمار البلجيكي في تعقيد العلاقات السياسية والاجتماعية في رواندا، مما أدى إلى زيادة التوترات العرقية واندلاع الصراعات السياسية خلال فترة ما بعد الاستقلال.

هناك آثار إيجابية وآثار سلبية للتعدد العرقي وعلى مستويات مختلفة، لكن تحديد ما إذا كانت إيجابية أو سلبية يتطلب تحليل هذه الظاهرة في المجتمع الرواندي مع الأخذ في الحسبان العوامل الداخلية المحيطة والخارجية، ويمكن الإشارة إلى الإيجابيات والسلبيات العامة بالآتي [٢]:

أ- الإيجابيات:

- يُعد التعدد العرقي ثراء للبشرية بكل أنواعها وعلى جميع الأصعدة وهذا راجع لأن حياة المجتمعات سواءا كانت فردية أو داخل مجموعات فهي تحتاج إلى الاختلاف والتنوع.

---

[١] المهدي سلطاني، محمد دحماني، أثر التنوع العرقي على الاستقرار السياسي للدولة راوندا انموذجا، مصر سبق ذكره، ص ١٤.

[٢] المصدر نفسه، ص ص ١٤- ١٥.

- يمكن لهذا التعدّد أن يساهم في إبراز الكثير من يُبرز المهارات والطاقات الكامنة من خلال السعي في خدمة المجتمع وتقديم المساهمات بشتى أنواعها.
- المضي قدما نحو تحقيق الاستقرار الشامل والوحدة الوطنية، باستغلال كل مظاهر التنوع والاختلاف لأنها تعد في الحقيقة عناصر مكملة لبعضا البعض.

ب-السلبيات:

- زيادة الصراع من أجل النفوذ والمصالح الشخصية تحت غطاء العرقية.
- امتداد الصراع العرقي وتطوره إلى صراعات أخرى سياسية، اقتصادية، اجتماعية.

مما تقدم نستنتج إن التعدد العرقي يحمل معه جوانب إيجابية وسلبية متنازعة على مستويات مختلفة، يمكن التعريف ببعض الإيجابيات التي يمكن أن يترتب عنها التعدد العرقي، مثل إثراء البشرية بالتنوع والتعدد وتقديم فرص لاكتشاف المهارات والمواهب المختلفة، وكذلك تعزيز الاستقرار الشامل والوحدة الوطنية من خلال استغلال التنوع كعناصر مكملة. ومع ذلك، فإن هناك أيضا جوانب سلبية يجب مراعاتها، مثل زيادة الصراعات والانقسامات الداخلية بسبب المصالح الشخصية والصراعات العرقية التي قد تتطور إلى نزاعات سياسية واجتماعية أخرى. لذا، يتعين على المجتمع الرواندي النظر بعناية في كيفية تعزيز الجوانب الإيجابية للتعدد العرقي وتقليل الآثار السلبية من خلال تعزيز الحوار والتفاهم المشترك وتعزيز قيم العدالة والمساواة.

المطلب الثالث

آليات الرئيس كاغامي في ترشيد التنوع الثقافي والعرقي في راوندا

منذ انتخابه رئيسا لدولة رواندا سنة ٢٠٠٠، استطاع بول كاغامي* أن يستغل عامل التنوع الثقافي والعرقي وتحويله لمصدر قوة ونقطة انطلاق من أجل تحقيق الإستقرار السياسي لنظام الدولة، والذي يعد عامل أساسي لتحقيق التنمية على مستويات عدة، وبناء على هذا تم التطرق في هذا المطلب إلى قراءة تحليلية وصفية لمختلف الاليات التي قام بها هذا الرئيس للإرتقاء بدولة روندا إلى الإنتعاش السياسي والاقتصادي على المستوى الوطني والدولي من بين هذه الآليات السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية.

أولا: الآليات السياسية

شرع الرئيس كاغامي في إعادة بناء الدولة سياسيًا بما يعزز المواطنة ويخفي أي بوادر لرجوع أزمة الإقتتال العرقي، من ثم ظهرت العديد من المبادرات حول تعزيز السلم والإستقرار والتعاون ومحاكمة المتورطين في عمليات الإبادة الجماعية والتي بدأت بمجلس الحكماء أو الـ"جاكاكا" وهو شيء أشبه بالمجالس العرفية لحل مشكلة تورط ملايين من المواطنين في الإبادة الجماعية من خلال المصالحة والتي قضت بأن يتم العفو عن المتهم في مقابل الإقرار بالذنب والمساعدة في إلقاء القبض على القيادات المشعلة لهذه الفتنة [١].

ثم مبادرة أوموغاندا لإحياء الثقافة الرواندية، والتكيف مع برامج التنمية، يليها مبادرة أوبوديهي لتعزيز ثقافة العمل الجماعي، والدعم المتبادل؛ ثم مبادرة غيرينكا لإعادة بناء رواندا وتعزيز الهوية الوطنية المشتركة مبادرة إيتوريروربي غيهوغو لدعم الثقافة الوطنية في عدة مجالات مثل اللغة والعلاقات

*بول كاغاما (مواليد ٢٣ أكتوبر ١٩٥٧) هو الرئيس السادس والحالي لجمهورية رواندا منذ ٢٤ مارس ٢٠٠٠، نقلا عن شبكة المعلومات العالمية (الأنترنيت)، متاح على الرابط الآتي:
https://2u.pw/weP7WTT3

[١] المهدي سلطاني، محمد دحماني، أثر التنوع العرقي على الاستقرار السياسي للدولة راوندا انموذجا، مصدر سبق ذكره، ص ١٥.

الإجتماعية والرياضة والدفاع عن الوطن هذه هي سياسة التنوع الثقافي التي يجب أن يتم تسييرها بشكل دقيق تفاديا لمختلف التصورات السلبية والصور النمطية التي كانت تعم في المجتمع الروندي [١].

وضع الدستور الرواندي الذي ينص على المصالحة الوطنية، وإعادة تأهيل المتورطين في الإبادة من خلال البرامج التعليمية والتثقيفية والقوانين الصارمة التي جعلت التلفظ بأي خطاب عنصري جريمة لا يتهاون فيها، إذ استخدم دستور ٢٠٠٣ لغة قوية تقلل من حدة الصراع العرقي، وكان ضمن مبادئه الأساسية "مكافحة أيديولوجية الإبادة الجماعية وجميع مظاهرها" و"القضاء على الإنقسامات الإثنية والإقليمية وغيرها من تعزيز الوحدة الوطنية، فضلاً عن إعادة تقسيم المحافظات؛ فقبل ذلك كانت كل قبيلة تسيطر على مجموعة من المحافظات، من ثم عملت الحكومة على إعادة التقسيم وتوزيع السكان حتى تعزز قيم المواطنة وإلغاء فكرة القبلية. وقسمت البلد إلى أربع مقاطعات الشمال والشرق والجنوب والغرب يرأس كل منها حاكم في محاولة لتحقيق لا مركزية في السلطة [٢].

وفي السياق ذاته استطاع الرئيس الراوندي أن يجعل من اللغة عنصرا مهما لإنعاش السوق وبلورة الإقتصاد إذ يرى بعض الباحثين أن اللغة بالنسبة لاقتصاد السوق مسألة محورية، وتنشأ أهميتها الكبيرة من كون النشاط الاقتصادي يعتمد على الإتصال بدرجة كبيرة، وأن العناصر الأساسية للاتصال الإقتصادي عناصر لغوية، ومنه لن يستطيع الفرد إنتاج العمل في الأسواق دون تمكنه من أداة لغوية معينة، هي لغة سوق العمل الذي يرغب العمل فيه، لتكون المعرفة القاصرة للفرد بلغة سوق العمل[٣].

واصل كاغامي الإصلاحات السياسية إلي أن أصبحت دولة روندا آمنة ومستقرة فالتعدد العرقي والثقافي كان مصدر للصراع والحروب و لعقود طويلة إلى أن حوّل الرئيس كل هذا مصدراً للقوة و السلام، إذ تجمعت الجماعات العرقية في تحالفات تعبر كل تلك الروابط العرقية المختلفة بهدف انشاء الأحزاب على المستوى السياسي والمشاركة في الحملة السياسية وتطوير نظامها، مما يؤكد أن عملية المصالحة تعتبر ضرورية في إنهاء العنف وإحلال الإستقرار والسلم بمجتمعات ما بعد الصراع، وهنا على جميع الأطراف

---

[١] المهدي سلطاني، محمد دحماني، أثر التنوع العرقي على الاستقرار السياسي للدولة راوندا انموذجا، مصدر سبق ذكره، ص ١٦.

[٢] المصدر نفسه، ص ١٦.

[٣] سعد مقص، أمباركة عليوات، اللغة ودورها في التنمية الاقتصادية، **مجلة العلوم القانونية والاجتماعية**، المجلد ٤، العدد ١، (الجزائر: جامعة زيان عاشور بالجفلة، مارس/اذار ٢٠١٩)، ص ٢٨٨.

أو على الأقل طرف منهم أن يقدم بعض التنازلات للوصول للمصالحة، وإنهاء العنف، وتحقيق نقطة إنطلاق صحيحة تتوافق عليها الأطراف المتقاتلة [1].

مما تقدم نستنتج أهمية الجهود السياسية والثقافية في إعادة بناء الدولة بعد فترة من النزاعات والصراعات العرقية في رواندا. يُظهر الرئيس كاغامي التزامًا بتحقيق المصالحة الوطنية وتعزيز السلم والاستقرار من خلال سياسات متعددة تتضمن محاكمة المتورطين في الجرائم البشعة، وتعزيز الهوية الوطنية المشتركة، وإعادة بناء المؤسسات السياسية بشكل يحافظ على التنوع الثقافي.

كما تُظهر الإصلاحات السياسية والثقافية التي قام بها الرئيس كاغامي تحولًا إيجابيًا في المجتمع الروندي، حيث تمكنت الدولة من تحقيق الاستقرار والسلم بعد فترة من الصراعات العرقية، وأصبحت رواندا بيئة آمنة لتطور الاقتصاد والتعايش السلمي بين مختلف الأعراق والثقافات.

بالتالي، تأتي أهمية القيادة السياسية القوية والرؤية الثاقبة في تحقيق المصالحة وإعادة بناء الدولة بعد فترة من الصراعات، ويبرز دور الحوار والتسامح والتعاون في بناء مستقبل مشترك للمجتمعات المتأثرة بالصراعات العرقية والثقافية.

ثانيا: الآليات الاجتماعية

لقد استعمل الرئيس كاغامي في الجانب الإجتماعي العديد من السياسات والتي جعلت الفرد الروندي يشعر بالإنتماء والمواطنة بغض النظر عن عرقه ولغته ودينه ومن بين السياسات الإجتماعية، إذ تم التركيز على التعليم والصحة والشغل ففي مجال التعليم والذي يعتبر عماد تقدم الدولة في ظل حكم كاغامي، فقد كان نظام التعليم قبل الإبادة يقوم على الفصل العنصري وتقسيم الفصول بحسب القبيلة والطبقة الإجتماعية. وفي ظل الإبادة تم قتل المدرسين والأطفال، ونهبت محتويات المدارس وتسرب الكثير من التعليم؛ من ثم وضعت الحكومة ميزانية خاصة للتعليم لإعادة المتسربين وتوفير التعليم لكافة مواطني الدولة خاصة الأسر الأشد فقرا، وتعديل المناهج بما يعزز قيم المواطنة وتقبل الأخر والتركيز على التعدد اللغوي. وهذا ما جعل مصممو البرامج التعليمية يأخذون بعين الإعتبار هذا التعدد، سواء

[1] المهدي سلطاني، محمد دحماني، أثر التنوع العرقي على الاستقرار السياسي للدولة راوندا انموذجا، مصدر سبق ذكره، ص ١٧.

التعدد الثقافي أو اللغوي أو المجتمعي بعيدا عن كل الأيديولوجية الواحدة والتي غالبا ما تكون متأثرة بالتمثلات والتصورات بأن اللغة والثقافية يجب أن تكون موحدة وواحدة [١].

وعلى مستوى مشاركة المرأة في الحياة العامة، فوفقاً لتقرير صادر عن الأمم المتحدة تحتل رواندا المركز الأول على مستوى العالم في التمثيل النسائي للبرلمان، ففي عام ٢٠٠٨ كانت نسبة المرأة في البرلمان الرواندي هي ٤٩% متفوقة على كبرى الدول الأوروبية؛ فكانت السويد بنسبة ٤٧% وفنلندا بنسبة ٤١,٥ %، وفي عام ٢٠١٣ ارتفعت نسبة النساء في البرلمان الرواندي إلى ٦٤% بعد أن كانت نسبتهن ١٧ % في عام ١٩٩٠. فضلاً عن الدور الرائد في مجال الصحة، إذ تنفق رواندا في مجال الصحة ٢٧% من إجمالي الدخل فيما تنفق ١٧% على التعليم، إذ انخفضت مستوى وفيات الأطفال من ٢٠٣٠ طفلاً عام ١٩٩٨، ليصبح ٥٥ طفلاً فقط عام ٢٠١٢، كما انخفض معدل وفيات الرضع من ١٢٠ رضيعًا لكل ١٠٠٠ رضيع عام ١٩٩٨، ليصبح ٤٠ رضيعًا فقط عام ٢٠١٢. ما يدل على مدى التقدم الذي أحرزته الدولة [٢].

هذه السياسات ساهمت بشكل كبير في عملية الإندماج الاجتماعي بين أبناء الوطن الواحد، وتحقيق الولاء للوطن قبل القبيلة والعرق والدين والتي جعلت الشعب الواحد ينصهر في بوثقة واحدة متماسكة وموحدة، فغالبا الدول التي تشتعل فيها الحروب والجرائم يكون سببها الفقر والجهل، ومن بين سياسيات الإدماج الاجتماعي والتي لاقت اقبال شعبي كبير جدا في المجتمع الروندي هي الإتفاق على يوم في الشهر وهو السبت من أجل تنظيف شوارع العاصمة كيجالي، إذ أصبحت قاعدة تميز بها العرف الروندي، وعقوبة المتخلف عنها والذي لا يشارك فيها ليست مادية وإنما معنوية، فينظر له الناس بنظرة الشخص الجبان والخائن للحس التضامني والبيئي، هذا هو السبب الذي جعل العاصمة كيغالي، أكبر مدن رواندا ومن أفضل المدن الإفريقية في النظافة والأمن والمحافظة على نظام المدينة النموذجية تضاهي شوارع وسط مدينة كيغالي، بنظافتها وحسن صيانتها، معظم شوارع العواصم الأوروبية [٣].

---

[١] فتيحة مقداد، راوندا بعد الحرب الأهلية: من بناء الدولة إلى التنمية الشاملة، مصدر سبق ذكره، ص ٨٥٧.

[٢] المصدر نفسه، ص ٨٥٨.

[٣] المهدي سلطاني، محمد دحماني، أثر التنوع العرقي على الاستقرار السياسي للدولة راوندا انموذجا، مصدر سبق ذكره، ص ١٨.

مما تقدم نستنتج أن السياسات الاجتماعية التي اعتمدها الرئيس كاغامي في رواندا تظهر تحولاً كبيراً في المجتمع، إذ جعلت الفرد الراوندي يشعر بالانتماء والمواطنة بغض النظر عن أصله العرقي ولغته ودينه. من خلال التركيز على التعليم والصحة والعمل، شهد نظام التعليم تحولاً جذرياً من الفصل العنصري والتقسيم بناءً على القبيلة إلى نظام يضمن توفير التعليم لجميع المواطنين دون تمييز، مع تعزيز قيم المواطنة وقبول الآخر. كما أظهرت رواندا تقدماً ملحوظاً في مشاركة المرأة في الحياة العامة، إذ تحتل المركز الأول على مستوى العالم في التمثيل النسائي للبرلمان. بالإضافة إلى ذلك، شهد قطاع الصحة تطوراً كبيراً، إذ انخفض مستوى وفيات الأطفال والرضع بشكل ملحوظ، مما يشير إلى التزام الحكومة بتحسين جودة الخدمات الصحية وزيادة الوعي الصحي في البلاد.

بشكل عام، ساهمت هذه السياسات في تعزيز الاندماج الاجتماعي والولاء للوطن، مما جعل الشعب الراوندي يتحد في بوحدة متماسكة ومتضامنة. إن هذا النموذج الذي قدمته رواندا في مجال التطور الاجتماعي يمكن أن يكون مصدر إلهام للدول الأخرى التي تسعى إلى تعزيز التضامن والمواطنة بين مواطنيها، وتحقيق التنمية المستدامة والشاملة.

ثالثا: الآليات الاقتصادية

النمو الإقتصادي الذي شهدته روندا من أهم عوامل نجاح إدارة كاغامي، والتي على إثرها تم غض الطرف عن ممارسات أخرى قد صنفها البعض على أنها انتهاكات لحقوق الإنسان في ظل انتعاش القوة الاقتصادية، فقد كانت الخطوة الأولى لإعادة بناء الإقتصاد في رواندا هي إعادة المواطنين الهاربين من رواندا ليشكلوا قاعدة القوى العاملة والتركيز على ثروات البلاد الزراعية والسياحية والإستفادة منها وتوجيه الإستثمار إليها حتى أصبحت تمثل ٧٠% من القوة الإقتصادية، فضلاً عن تحقيق إجمالي ناتج محلي بقيمة ١,٧ مليار دولار في الخمسة أعوام السابقة والتي على إثرها أصبحت واحدة من الدول الإقتصادية الرائدة في أفريقيا بسبب اعتمادها على الزراعة بشكل كبير يعتمد عليها ٩٥% من السكان وفق تقرير السوق الأفريقية المشتركة الكوميسا في يوليو ٢٠١٦ [١].

[١] مايكل هارسج، تايلر هيدلي، الحياة بعد الابادة الجماعية –مقارنة بين البوسنة وراوندا، مركز البيان للدراسات والتخطيط، نقلا عن شبكة المعلومات العالمية (الانترنيت)، متاح على الرابط الآتي:
https://www.bayancenter.org/2015/07/239/

بالإضافة إلى الإهتمام بالتصنيع والبناء والخدمات وقطاع التعدين والطاقة الكهربائية، وبناء المعرفة الجيولوجية وضمان إدارة العائدات، في ظل ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي إلى ٨ % خلال عام ٢٠١٥، وذلك في إشارة إلى الإنخفاض المستمر في نسب الفقر من ٩٥% عام ٢٠٠١ إلى ٢٠١١٥، بالرغم من أن ٦٣ % من الشعب الرواندي مازالوا يعيشون بدولار واحد في اليوم، إلا أن الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد قد تزايد خمس أضعاف خلال العقدين الماضيين وفقاً للبنك الدولي إن النمو الإقتصادي الذي شهدته دولة رواندا كان سببا في تحقيق التعايش والمصالحة الوطنية بين أفراد المجتمع الرواندي فعملية المصالحة مكلفة وليست مجانية، فهي تتطلب تعويضات وتوفير موارد لتحقيق التوافق بين جماعات المجتمع، ولكن للتغلب على ذلك، فيمكن اللجوء خلال بداية العملية لبعض الجوانب غير المكلفة ، مثل تقديم مساعدات بسيطة للمتضررين، ولكن المهم في الأمر هو تحقيق العدالة الإقتصادية مع إعادة توزيع الموارد بدون أي تمييز وتسير بالتوازي مع تنفيذ جهود المصالحة، حتى لا تتأثر العملية وتعود للصراع من جديد ومنه تحقيق الإستقرار السياسي [١].

من جانب آخر، ارتكزت إستراتيجية الحكومة على الحكم الرشيد الذي يشمل المساءلة والشفافية والكفاءة في استغلال الموارد النادرة وحسن توزيعها على القطاعات الرئيسية للاقتصاد الوطني، هذا بالإضافة لاهتمامها بمسألة مكافحة الفساد حيث تبنت شعار "عدم التسامح" مع الفاسدين مع ضمان حماية المبلغين، وأطلقت حملات توعوية واسعة لنشر الوعي بين السكان حول النتائج السلبية للفساد [٢].

تم دعم القطاع الخاص وزيادة دوره في المساهمة في اقتصاد البلاد، كما تم خلق نظام مالي ذو مصداقية ساهم في تقدم البلاد ونهضتها إثر تدفق المساعدات والاستثمارات الأجنبية وسمح بضمان ثقة الشركاء الاقتصاديين وجعل رواندا قبلة لرجال الأعمال والاستثمارات، حيث قامت الدولة بإعادة صياغة قوانين الضرائب وإعادة هيكلة السياسة النقدية لخفض التضخم مع تدخل ضئيل للدولة في سوق الصرف الأجنبي [٣].

---

[١] المهدي سلطاني، محمد دحماني، أثر التنوع العرقي على الاستقرار السياسي للدولة راوندا انموذجا، مصدر سبق ذكره، ص ١٩.

[٢] بدر حسن، راوندا بعد ربع قرن من الابادة إلى الريادة، الجزيرة الوثائقية، نقلا عن شبكة المعلومات العالمية (الانترنيت)، متاح على الرابط الآتي:

https://2u.pw/EpPeJkcc.

[٣] فتيحة مقداد، راوندا بعد الحرب الأهلية: من بناء الدولة إلى التنمية الشاملة، مصدر سبق ذكره، ص ٨٥٧.

مما تقدم نستنتج أن النجاح الاقتصادي الذي حققته رواندا من خلال استراتيجياتها الاقتصادية المتعددة، من خلال التركيز على القطاعات الزراعية والسياحية، وتوجيه الاستثمارات نحوها، تمكنت البلاد من تحقيق نمو اقتصادي ملحوظ وتقدم استثنائي، إذ أصبحت واحدة من الدول الرائدة في إفريقيا. بالإضافة إلى ذلك، ركزت الحكومة على تنويع الاقتصاد من خلال دعم قطاعات مثل التصنيع والبناء والخدمات والتعدين والطاقة الكهربائية، مما ساهم في زيادة معدلات النمو وتقليل معدلات الفقر.

تبنت الحكومة أيضًا سياسات الحكم الرشيد ومكافحة الفساد، والتي ساهمت في جعل البيئة الاقتصادية أكثر شفافية وموثوقية، وزادت من جاذبية رواندا للاستثمارات الأجنبية. كما تم دعم القطاع الخاص لزيادة دوره في الاقتصاد، وتم تحسين النظام المالي للبلاد لضمان الاستقرار المالي والاقتصادي.

على الرغم من هذه الإنجازات الاقتصادية، فإن تحقيق التعايش والمصالحة الوطنية في رواندا كان أمرًا ضروريًا، واستدعى توجيه جهود مستدامة نحو العدالة الاجتماعية وتوزيع الموارد بشكل عادل، مع الحفاظ على الاستقرار السياسي. تحقيق هذا الهدف يتطلب تناغم بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لضمان استمرارية النمو الاقتصادي واستقرار البلاد.

بشكل عام، يمكن القول إن رواندا تمثل قصة نجاح اقتصادي ملهمة، إذ استطاعت البلاد تحقيق نمو اقتصادي مستدام وتقدم اجتماعي، مع الحفاظ على استقرار سياسي وتعزيز الشفافية ومكافحة الفساد، مما جعلها وجهة جاذبة للاستثمارات الدولية ونموذجا للتنمية في القارة الإفريقية.

الخاتمة

إن تحقيق الإستقرار السياسي هو طموح أي دولة في العالم، وهو مرتبط بعوامل كثيرة وبعدة متغيرات على سبيل المثال التنوع العرقي والتنوع الثقافي يختلف من بلد لأخر وبالأخص في القارة الأفريقية، نظرا للصراعات الدامية والنزاعات المتواصلة عبر العصور، الجوع، الفقر، الحرمان والانتشار الكبير للأوبئة ومشاكل متعددة أخرى. رفع التحدي وسط كل هذه الظروف والعراقيل من أجل تحقيق الإستقرار السياسي والأمني للدولة بحاجة إلى قيادة رشيدة إلى استشراف وتخطيط محكم، وإلى بعد استراتيجي كبير جدا، هذا ما تميزت به دولة رواندا بقيادة الرئيس بول كاغامي والذي اعتلى سدة الحكم في عام ٢٠٠٠.

الاستنتاجات:

١- أن أول خطوة تخطوها الدولة التي عانت من ويلات الحرب الأهلية هي العودة للأسباب التي أدت لاشتعال هذه الحرب والقضاء عليها من جذورها بحيث لا تعود للظهور أبدا وأفضل السبل لذلك هي المصالحة الوطنية ومعاقبة مجرمي الحرب والضرب بيد من حديد على أي طرف يريد إشعال الفتنة من جديد بتسليط أشد العقوبات عليه.

٢- إعادة هيكلة مؤسسات الدولة بما يسمح ببناء دولة القانون التي يسمو فيها القانون على الجميع، وبناء دولة القانون لا يكون إلا بوضع دستور يكرس للديمقراطية ويحمي الحقوق والحريات الأساسية ويسمح بالتعددية وبالفصل بين السلطات ويقر بمبدأ التداول على السلطة تجنبا للاستبداد.

٣- ضرورة العمل على إشراك كل فئات المجتمع في التنمية دون إقصاء لأي طرف والاستثمار في الفرد بما يسمح بالمساهمة في التنمية المحلية ومحاربة الفساد كما حصل في رواندا من خلال تمكينهم من الوسائل التي تسمح لهم بذلك.

٤- التركيز على المرأة وعدم إقصائها من أي قطاع من قطاعات الدولة والعمل على بناء منظومة تعليمية حديثة تقدم للطفل التعليم المناسب أينما وجد ومهما كان جنسه أو عرقه.

٥- وضع تشريعات تشجع على الاستثمار وتحمي المستثمرين ورجال الأعمال وتسهل تنقلاتهم، لأن الاستثمار الأجنبي وحده ما يسمح بنهضة اقتصاد حطمته الحرب ودولة مفلسة.

٦- الاستفادة من كل الموارد المتاحة بالشكل الذي يؤدي إلى التطور والازدهار.

٧- يمكن للتنوع الثقافي والعرقي أن يتحول من مصدر صراع إلى مصدر وحدة واستقرار، ولكل دولة أو نظام سياسي في العالم أن يستغله بالطريقة المناسبة والتي تخدم سياسته العامة لتحقيق ذلك.

٨- لا يجب أن تكون التعاملات الاجتماعية المختلفة بين أفراد المجتمع مثل العادات والتقاليد والطقوس الدينية والثقافية مصدرا للصراع والتمييز وإنما يمكن اعتبارها مصدرا لإثراء المخزون الثقافي والديني يجب الحفاظ عليه بكل اختلافاته وخصوصياته.

٩- اعتماد سياسات الإدماج الإجتماعي وتفعيل سبل العمل التضامني والهبة الشعبية للمجتمع الرواندي من خلال التطوع من أجل الحفاظ على المحيط والبيئة في شوارع العاصمة ولمدن الكبرى وهذا ما يؤدي الى الاعتناء بالشكل الجمالي للمدينة وتطوير السياحة التي تساهم أيضا في رفع الدخل الوطني.

١٠- يعد التنوع بكل أشكاله أحد أسباب الإقلاع الإقتصادي وذلك من خلال مساهمة كل فرد راوندي حسب طاقته واختلاف مواهبه وقدراته أو خصوصياته الثقافية العرقية والدينية في تحقيق التطور الاقتصادي، والولاء المؤسساتي ونبذ العنصرية وكل أشكال التمييز بين الموظفين، كل هذا كان سببا في تحقيق ثورة اقتصادية معتبرة في دولة روندا.

وعليه يمكن القول بأن النظام السياسي الرواندي يعتبر نموذجا في توفير آلية مناسبة تستوعب التنوعات الدينية والعرقية في رواندا، كما تتعامل بواقعية مع الإختلافات الإقتصادية والإجتماعية السائدة في المجتمع الرواندي إذ استطاعت القيادة السياسية الرواندية أن تتخطى المشاكل العرقية على كافة الأصعدة السياسية، والإقتصادية، والإجتماعية، في وقت كانت فيه معظم دول العالم عاجزة عن احتواء التنوعات العرقية على أرضها ؛ والتي كانت تهدد بخلافات داخلية وصراعات عرقية قد تصل في بعض الأحيان إلى حروب أهلية، وتمكن الروانديين من الإستفادة من الدروس السابقة التي كلها إبادة وخراب وقعت في دولتهم والفضل يعود للرئيس كاغامي الذي عرف كيف يشخص المرض الرواندي و يداويه حيث أدار الإختلاف بالكثير من الحنكة والمهارة، واستفاد من التنوع باعتباره حالة قوة بدلا من ضعف وحالة وحدة بدلا من تفرقة حيث قام بترشيد السياسات العامة للدولة وحوكمتها، بالإضافة إلى التركيز على غرس المواطنة في قلوب الروانديين من خلال المشاركة السياسية وسيادة القانون بول كاغامي نقل دولة روندا من الحروب الأهلية والفقر المدقع بسبب التنوع العرقي والثقافي وعوامل التفرقة بين القبائل والطوائف الرواندية البلاد الازدهار والحضارة الاقتصادية والتنمية الشاملة.

المصادر

أولا: الكتب العربية والمترجمة

١- انتوني غيندنز، **علم الاجتماع**، ترجمة فايز الصياغ، (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، ٢٠٠٥).

٢- ايمن مصطفى عبد القادر، **جرائم الحرب في افريقيا في ظل القضاء الجنائي دراسة لحالتي راوندا والسودان**، (القاهرة: المكتب العربي للمعارف، ٢٠١٥).

٣- عبد السلام ابراهيم البغدادي، **الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في أفريقيا**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٣).

٤- محمد عادل محمد، **التطهير العرقي، دراسة في القانون الدولي العام والقانون الجنائي**، (الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر، ٢٠٠٩).

٥- محمد عمر مولود، **الفيدرالية وامكانية تطبيقها في العراق**، (العراق: مؤسسة موكدياني للطباعة والنشر، ٢٠٠٣).

٦- يحيى بو عزيز، **تاريخ أفريقيا الغربية الاسلامية من مطلع القرن السادس عشر إلى مطلع القرن العشرين، الاستعمار الاوربي الحديث في افريقيا وآسيا وجزر المحيط**، (الجزائر: دار البصائر، ٢٠٠٩).

ثانيا: البحوث والدوريات العلمية

١- ثائر رحيم، كاظم حبيب، التنوع الثقافي ماهيته، أهميته، ايجابيته وسلبياته، **مجلة نسق**، المجلد ٣٧، العدد ٦، (العراق: جمعية العراقية للدراسات التربوية والنفسية، مارس/ اذار ٢٠٢٣).

٢- حسين عبد المجيد حميد، تحليل جغرافي سياسي لمؤشرات النهوض والاستقرار في جمهورية راوندا بعد الحرب الأهلية، **مجلة أكليل للدراسات الانسانية**، المجلد ٥، العدد ١، (العراق: الجمعية العراقية العلمية للمخطوطات، مارس/اذار ٢٠٢٤).

٣- سعد مقص، أمباركة عليوات، اللغة ودورها في التنمية الاقتصادية، **مجلة العلوم القانونية والاجتماعية**، المجلد ٤، العدد ١، (الجزائر: جامعة زيان عاشور بالجفلة، مارس/اذار ٢٠١٩).

٤- فتيحة مقداد، راوندا بعد الحرب الأهلية: من بناء الدولة إلى التنمية الشاملة، **مجلة العلوم القانونية والاجتماعية**، المجلد ٨، العدد ٣، (الجزائر: جامعة زيان عاشور بالجفلة، سبتمبر/ايلول ٢٠٢٣).

٥- المهدي سلطاني، محمد دحماني، أثر التنوع العرقي على الاستقرار السياسي للدولة راوندا انموذجا، **مجلة العلوم القانونية و الدولية**، المجلد ٥، العدد ٣، (الجزائر: جامعة زيان عاشور بالجفلة، سبتمبر/ايلول ٢٠٢٠).

ثالثا: الرسائل والأطاريح الجامعية

١- عبد العزيز عقيل محسن، **التنمية السياسية ودورها في الاستقرار السياسي في دولة الكويت (٢٠٠٦-٢٠١٧)**، (رسالة ماجستير غير منشورة، الأردن: جامعة آل البيت، معهد بيت الحكمة، ٢٠١٩).

٢- محمود أبو العينين، **حق تقرير المصير دراسة مقارنة لقضيتي ارتيريا والصحراء الغربية**، (أطروحة دكتوراه غير منشورة: جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، ١٩٨٧).

رابعا: الصحف والمجلات

١- سعد الدين العثماني، "الوسطية في الاستقرار السياسي"، **جريدة الوسط المصرية**، العدد ٢٩٨٢، (القاهرة: حزب الوسط المصري، ٢٠١٠).

خامسا: شبكة المعلومات العالمية (الانترنيت)

١- الحياة بعد الابادة الجماعية –مقارنة بين البوسنة وراوندا، مركز البيان للدراسات والتخطيط، نقلا عن شبكة المعلومات العالمية (الانترنيت)، متاح على الرابط الآتي:
https://www.bayancenter.org/2015/07/239/

٢- بدر حسن، راوندا بعد ربع قرن من الابادة إلى الريادة، الجزيرة الوثائقية، نقلا عن شبكة المعلومات العالمية (الانترنيت)، متاح على الرابط الآتي:
https://2u.pw/EpPeJkcc.